

العنوان:	بيان أثر تقنيات المحاسبة القضائية في أداء المراجع الخارجي وإدراك مصلحة الزكاة والدخل لمهامها: دراسة ميدانية في السعودية
المصدر:	مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية
الناشر:	جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة
المؤلف الرئيسي:	شلبي، عزة حلمي محمود
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الشهر:	يونيو
الصفحات:	97 - 135
رقم MD:	1442736
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	النظم المحاسبية، المحاسبة القضائية، المراجعة الخارجية، مصلحة الزكاة، السعودية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1442736

لإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب
الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

شلهبي، عزة حلمي محمود. (2020). بيان أثر تقنيات المحاسبة القضائية في أداء المراجع الخارجي وإدراك مصلحة الزكاة والدخل لمهامها: دراسة ميدانية في السعودية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع1، 97 - 135. مسترجع من <http://1442736/Record/com.mandumah.search/>

إسلوب MLA

شلهبي، عزة حلمي محمود. "بيان أثر تقنيات المحاسبة القضائية في أداء المراجع الخارجي وإدراك مصلحة الزكاة والدخل لمهامها: دراسة ميدانية في السعودية." مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية 1 (2020): 97 - 135. مسترجع من <http://1442736/Record/com.mandumah.search/>

بيان أثر تقنيات المحاسبة القضائية في أداء المراجع الخارجي
وإدراك مصلحة الزكاة والدخل لمهامها
(دراسة ميدانية في السعودية)

إعداد

د/ عزة حلمي محمود شلبي

أستاذ مساعد

a.shalaby@qu.edu.sa

جامعة القصيم كلية إدارة الأعمال بالرس

بيان أثر تقنيات المحاسبة القضائية في أداء المراجع الخارجي وإدراك مصلحة الزكاة والدخل لمهامها (دراسة ميدانية في السعودية) إعداد

د/ عزة حلمي محمود شلبي (*)

المستخلص

ظهرت في مجال الفقه المحاسبي محاولات عدة لتطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية، وكان من أبرزها تلك التي نادت بالربط بين المحاسبة والقانون من جهة، وبين إحتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، لتغطية الحاجة إلى خدمات المحاسبة القضائية، فمخرجات المحاسبة القضائية تعد بمثابة تقارير ترشد القضاة في إصدار الأحكام بحق الأطراف المتنازعة حول القضايا المالية، ودعم الدعاوي القضائية، وتسوية وفض المنازعات.

إذ تمثل المحاسبة القضائية علم ومعرفة تطبيقية في مجالات المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق والتحليل والتحري والإستفسار وفحص وإختبار المسائل في القانون المدني والقانون الجنائي في محاولة للوصول إلى الصديق الذي من خلاله تمكن المحاسب القضائي من تقديم رأيه الخبير، من خلال توافر مجموعة من التقنيات المهمة في مجال التحري عن الإحتيال ودعم الدعاوي القضائية، للتحقيق من الإدعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة - الفاحص الضريبي - لاسيما تلك الإدعاءات المتعلقة بوجود الإحتيال، إذ أن هدف المحاسب القضائي سيعتمد على الغرض من تكليفه فقد تكون مهمته التحري عن وجود الإحتيال.

إذ أن عمليات الإحتيال قد إنتشرت بشكل كبير في العديد من الشركات بسبب إعتناء المراجع الخارجي على أسلوب العينات عند تدقيقه للكشوفات المالية وعدم مسؤوليته تجاه إكتشاف عمليات الإحتيال، وهنا تأتي أهمية المحاسبة القضائية في الكشف عن عمليات الإحتيال من خلال توظيف مجموعة من التقنيات التي تساعد في الكشف عن عمليات الإحتيال، كما أن تحقيق المحاسب القضائي لأهدافه تتطلب تمتعهم بمجموعة من الخصائص مثل التعلم والتدريب والخبرة المتنوعة في مجال المحاسبة والتدقيق والقانون، ومهارات الإتصال الشفوية والكتابية، القدرة على العمل في بيئة الفريق. وتعتمد المحاسبة القضائية في عملها على مجموعة من التقنيات منها قانون بنفورد، وأدوات التدقيق بإستعمال الكمبيوتر وتتقيد البيانات ونسب التحليل.

المصطلحات الرئيسية للبحث: المحاسبة القضائية والإحتيال المالي وتقنيات المحاسبة القضائية والمحاسب الضريبي .

(*) أستاذ مساعد - a.shalaby@qu.edu.sa - جامعة القصيم كلية إدارة الاعمال بالرس.

Demonstrate the impact of judicial accounting techniques on the performance of the external auditor and the perception of general authority of Zakat & Tax (Field study in Saudi Arabia)

By

Dr. Azzah Helmy Mahmoud Shalaby^(*)

Abstract

There have been several attempts in the field of accounting jurisprudence to develop accounting and accounting information, The most prominent of these was the one that called for linking accounting and law on the one hand, and the needs of the judiciary from accounting information on the other, to cover the need for judicial accounting services. Judicial accounting outputs are reports that guide judges in issuing judgments against the parties in adjudicating disputes over financial issues, supporting litigation, and resolving disputes.

Judicial accounting represents applied science and knowledge in the fields of accounting, finance, taxation, auditing, analysis, investigation, inquiry, examination and testing of issues in the civil and criminal law in an attempt to reach the honesty through which the judicial accountant can present his expert opinion, through the availability of a range of important techniques in the field of Investigate fraud and support lawsuits to investigate alleged allegations by the relevant parties - the tax examiner - especially those relating to the existence of fraud. Through the availability of a range of important techniques in the area of fraud investigation and support of lawsuits, to investigate allegations by the parties concerned - the tax examiner - especially those related to the existence of fraud, as the goal of the judicial accountant will depend on the purpose of his mandate may be Investigate fraud.

Frauds have spread widely in many companies due to the reliance of the chartered accountant on the sampling method when auditing the financial statements and irresponsibility towards the detection of frauds. Fraud operations. The attainment of the objectives of the judicial accountant requires that they enjoy a range of characteristics such as education, training and diverse experience in the field of accounting, auditing and law, and oral and written communication skills.

Oral and written communication skills, ability to work in a team environment. Judicial accounting is based on a range of techniques, including Benford's law, computer-based audit tools, data mining and analysis.

Key terms for research: judicial accounting, financial fraud, judicial accounting techniques and tax accounting.

(*) Assistant Professor, a.shalaby@qu.edu.sa, Qassim University . College Of Business Administration in RASS

مقدمة:

تشير الأدلة إلى أن مهنة المحاسبة القضائية "Forensic Accounting" ليست حقلاً جديداً فقد كانت في الوجود منذ فترة طويلة، فقد أطلق المصريون القدماء على المحاسبين القضائيين الذين يعملون على مراقبة مخزون الحبوب والذهب والموجودات الأخرى الخاصة بالفراعنة مصطلح "عيون وآذان" الفراعنة (Crumbly, 2001, 181)، ومن المنافع الأخرى التي تقدمها المحاسبة القضائية هي منع عمليات الغش والإحتيال أو الحد منها، حيث تتبنى المحاسبة القضائية الكشف عن عمليات الإحتيال المتحققة أو المحتملة وبشتى الأساليب الإحتيالية من خلال تدقيق القوائم المالية والتحقق من سلامة أرقامها وخلوها من العمليات المشتببه بها قبل عرضها والإفصاح عنها للجهات المستفيدة (Catherin, 2011.p.1)، ومن المنافع الأخرى للمحاسبة القضائية هي التحقيق والتحري والتحكم في عمليات تحديد الدخل الخاضع للضريبة وفي مشروعية عمليات التحويل المالي وتقييم الأضرار ومبالغ التعويضات، ولقد ظهر في مجال الفقه المحاسبي محاولات عدة لتطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية، وكان من أبرزها تلك التي نادت بالربط بين المحاسبة والقانون من جهة، وبين إحتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، فمخرجات المحاسبة القضائية هي تقارير ترشد القضاة في إصدار الأحكام بحق الأطراف المتنازعة - الفاحص الزكوي والضريبي - حول القضايا المالية، ومواجهة التحديات الكبيرة التي قد تعيق المراجع الخارجي في توفير المعلومات المفيدة لإتخاذ القرارات على مختلف المستويات، فهي بمثابة مرآة تعكس النشاط المحاسبي ونتائجه، حيث تتركز مهمة المراجع الخارجي في إبداء الرأي حول مدى إنسجام أو توافق عملية الإبلاغ المالي للشركة مع المعايير المحاسبية الدولية أو المحلية، وبالتالي فإن عملية إكتشاف الإحتيال في سجلات الوحدة الإقتصادية ليست من إختصاصه، وعليه أصبح مرتكبي عمليات الإحتيال في مأمن منه، وأن مسؤولية إكتشاف الإحتيال تقع على عاتق إدارة الشركة من خلال الإستعانة بذوي الخبرة والمختصين من خلال إستخدام مجموعة من التقنيات التي لها دورا هاما في محاولة تحديد الحسابات التي تظهر سلوكا غير إعتيادي لإثبات وجود الإحتيال والكشف عن مرتكبيه أو دحض الإدعاءات أو الإبلاغ حول وجود الإحتيال، من هنا ظهرت أهمية المحاسبة

القضائية من أجل توفير وإيصال المعلومات المتعلقة بنتائج عمليات التحري إلى مستخدميها - الفاحص الزكوي والضريبي محل الدراسة - فضلا عن دعم الدعاوي القضائية التي تنطوي على المعاملات التجارية (المالية) في المحاكم من خلال تقديم الأدلة المالية المادية أمام المحكمة بجانب إبداء رأي الخبير .

وقد يصعب على الفاحص الزكوي والضريبي فحص وفهم وقراءة التقارير المالية التي تمت مراجعتها خلال فترات متتابة، لذلك فمن الضروري الإقرار بوجود فجوة لا يمكن تجاهلها بين ما يمارسه المراجع الخارجي، وما يتخذه من قرارات، وإبداء رأي وبين ما يتوقعه الفاحص الزكوي والضريبي من جهة أخرى، وأن وجود مثل هذه الفجوة تجعل قراراته - الفاحص الزكوي - أقل مثالية مثل جزافية الضريبة.

وتتوقف فعالية الإتصال المحاسبي للأغراض الخارجية على الأطراف المؤثرة على عملية الإتصال، سواء من ناحية القائمين على مراجعة القوائم المالية، أو من ناحية فاحصي الضريبة (الصبان، ١٩٩٣، ١١ وما بعدها).

وبالرغم من إختلاف الدافع لدى المراجع الخارجي عن الدافع لدى الفاحص الزكوي والضريبي من ناحية، والمحاسب القضائي من ناحية أخرى، يجد المراجع الخارجي نفسه طرفا في عدد كبير من العلاقات يقوم فيها بأحد الدورين إما أن يكون هو الطرف المجيب أو المستجيب. مثل العلاقة بين المراجع الخارجي والمحاسب القضائي بحسب ما يملئ عليه ويكون المراجع الخارجي تابع له، أو أن يكون هو الطرف المؤثر الذي يجعل الفاحص الزكوي والضريبي تابع له، مثل العلاقة بين المراجع الخارجي والفاحص الزكوي.

لذلك تعتبر تلك الدراسة -تقنيات المحاسبة القضائية- من الأمور الهامة في التأثير على أداء المراجع الخارجي بهدف تحقيق التكامل بينه وبين الأطراف التي يتعامل معها (الفاحص الزكوي والضريبي) بإعتبار أن تقرير المراجعة يعد حلقة الصلة بينهما، ويؤثر على إدراكات الفاحص الزكوي والضريبي بدرجة من الثقة والمصادقية التي يتمتع بها مصادقية المصدر (تقرير المراجعة)، ومن ثم كانت الحاجة إلى وجود تقنيات تمكن المراجع الخارجي من إعداد تقرير الفحص بالشكل والصيغة والأساس الذي يمكنه من تحقيق فهم متبادل بين المراجع الخارجي والمحاسب القضائي من جهة، والمراجع الخارجي والفاحص الزكوي والضريبي من جهة أخرى، بهدف تخفيض فجوة توقعات الفاحص الزكوي والضريبي إلى

أدني درجة ممكنة تجاه المراجع الخارجي، حيث تعد عملية المراجعة أساس إضفاء الثقة لما لها من تأثير على عملية الفحص الضريبي، وأن تجاهل هذه التقنيات يؤدي إلى خلق درجات متفاوتة من الدقة والثقة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث بعض الأخطاء الجوهرية في الأداء المهني، والتي تشكل خطراً كبيراً يهدد المراجع الخارجي، والفاحص الزكوي والضريبي.

وفي ضوء ذلك يتضح أن هناك مجموعة من التقنيات تتضافر مع بعضها البعض، وتكمن أهمية هذه العوامل في تفاوت درجات الأداء، الأمر الذي ينعكس سلباً أو إيجاباً على ثقة الفاحص في تقارير المراجعة بالتالي يمكن أن تؤثر على الحصيلة الزكوية والضريبية سلباً أو إيجاباً، ويساعد في خفض الفترة الزمنية اللازمة للفحص الضريبي، والربط بين البيانات المختلفة، وإستخراج علاقات تفيد عملية الفحص الضريبي، وإرضاء الأطراف ذات الصلة، في ظل زيادة التحديات المعاصرة التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في السعودية، يمكن التغلب على مشكلات التطبيق للفحص الضريبي والزكوي وتطويره.

منهجية البحث

مشكلة البحث

أصبح الإحتيال بمثابة آفة تآكل في إقتصاد الكثير من البلدان، إذ يتم إرتكاب عمليات الإحتيال من قبل أطراف داخلية متعددة مثل الموظفين والمسؤولين، وأيضاً خارجية مثل الموردين والزبائن، وأن مكافحة الإحتيال تتطلب العمل على إيجاد المتخصصين في مجال التحري عن الإحتيال والكشف عن مرتكبيه أمام جميع الأطراف ذات العلاقة (الفاحص الزكوي والضريبي).

وتتمثل مشكلة البحث في مدى تأثير تقنيات المحاسبة القضائية على أداء المراجع الخارجي وإدراك المحاسب الزكوي والضريبي لمهامه، وذلك بالتطبيق على الواقع العملي على البيئة السعودية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من الإنتشار الواسع لعمليات الإحتيال، والتي أصبحت تكلف الإقتصاد العالمي الكثير نتيجة الإنهيارات المالية، وإرتفاع معدل الجرائم المالية وكثرة حالات الغش والتلاعب.

وهذا ما زاد من شكوك المستثمرين والمساهمين والمقرضين والجهات الحكومية-الدوائر الضريبية موضوع البحث -حول صدق المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المقدمة من قبل منظمات الأعمال دورياً، فضلاً عن ارتفاع معدلات الدعاوي والمنازعات القضائية، كما يشهد مناخ المراجعة والضرائب في الوقت الحاضر تطورات إقتصادية هائلة، مما دعت الحاجة إلى خبراء أو مهنيين متخصصيين يمكن الاستفادة من خبراتهم ومهارتهم وعمق قدراتهم في إجراء التحري عن الإحتيال وردعه وإكتشاف مدى صدق المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وإبداء الرأي في الدعاوي القضائية الخاصة بالمخالفات المالية والغش في القوائم المالية أمام القضاء.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على:

١- دراسة نظرية لبيان أهمية دور تقنيات المحاسبة القضائية في إدراك المحاسب

القضائي لواجباته تجاه المراجع الخارجي في الكشف عن عمليات الإحتيال وأثر

ذلك على الفاحص الزكوي والضريبي

٢- دراسة ميدانية لبيان أهمية دور تقنيات المحاسبة القضائية في إدراك المحاسب

القضائي لواجباته تجاه المراجع الخارجي في الكشف عن عمليات الإحتيال وأثر

ذلك على الفاحص الزكوي والضريبي، وتحديد الأهمية النسبية لهذه التقنيات

للأطراف المشاركة في الدراسة.

٣. الخلاصة والمقترحات

فرضية البحث

الفرض الأول:

(أ) يوضح مدى تأثير العلاقة بين مجموعة ضوابط وتقنيات المحاسبة القضائية

(كمتغير مستقل) على أداء المراجع الخارجي (كمتغير تابع)

الفرض الثاني:

ب) يوضح بيان أثر تقنيات المحاسبة القضائية المطبقة في تقديم وتوصيل وتقديم المعلومات دقيقة ووقتية وكافية وملئمة للمراجع الخارجي (متغير مستقل) على تطوير أداء الفاحص الزكوي والضريبي (متغير تابع)

منهج البحث:

يجمع هذا البحث بين كل من الأسلوب الإستقرائي والإستنباطي بإجراء دراسة نظرية مكتنية للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية والفلسفية لهذا البحث، وإجراء دراسة ميدانية تقوم على تصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على عينة المستفيدين من خدمات المراجعة - مأموري الفحص - وكذلك عينة من المراجعين الخارجيين وعينة من مديري المالي بشركات الأموال الكبرى (بصفتهم معدي القوائم المالية التي تخضع للمراجعة)، لقياس مدي إنعكاسها على الفحص الضريبي في السعودية للحصول على أدلة عملية تنفي أو تؤكد ما تم التوصل إليه من نتائج من خلال الدراسة النظرية، وذلك من خلال تحليل نتائج الإستقصاء بالإعتماد على حزمة البرامج الإحصائية الجاهزة Minitab، SPSS للوقوف على مدي صحة أو خطأ فروض البحث .

مجال الدراسة الميدانية: البيئة السعودية

خطة الدراسة:

تم تقسيم ذلك البحث من خلال ما يلي:

- ١- دراسة نظرية لبيان دور تقنيات المحاسبة القضائية تجاه المراجع الخارجي في الكشف عن عمليات الإحتيال وأثر ذلك على الفاحص الزكوي والضريبي.
- ٢- دراسة ميدانية لبيان دور تقنيات المحاسبة القضائية في إدراك المحاسب القضائي لواجباته تجاه المراجع الخارجي في الكشف عن عمليات الإحتيال وأثر ذلك على الفاحص الزكوي والضريبي.
- ٣- الخلاصة والنتائج والتوصيات.

المراجع العربية والأجنبية

١ - دراسة نظرية لبيان دور تقنيات المحاسبة القضائية تجاه المراجع الخارجي في الكشف عن عمليات الإحتيال وأثر ذلك على الفاحص الزكوي والضريبي.

يعتمد المحاسب القضائي على مجموعة من التقنيات المتنوعة التي تساعده في تنفيذ وإتمام المهام الموكلة له لاسيما في الكشف عن عمليات الإحتيال بالإضافة إلى المهارات والخصائص ضرورية لإتمام مهامه والكشف عن ممارسات الغش والإحتيال المالي، بهدف الحد من الآثار المترتبة على هذه الممارسات في القوائم المالية . وتجدر الإشارة الى ان هذه التقنيات كثيرة ومتنوعة، ويمكن للمحاسب القضائي ترشيح واحدة أو أكثر منها للقيام بمهامه وذلك انطلاقاً من أن كل حالة من الحالات المتبناة تتطلب تقنية تتسجم مع طبيعتها، والآتي عرض لأشهر هذه التقنيات :

(أ) قانون بنفورد :

يعد أحد تقنيات المحاسبة القضائية، ومن القوانين المهمة في علوم الرياضيات والاحصاء في العصر الحديث، ويساهم هذا القانون في فحص جودة ومصداقية الأرقام أو البيانات المحاسبية وتحديد الحالات الشاذة منها ليتسنى إجراء المزيد من عمليات التدقيق والفحص عليها، والتي تنصب على البيانات التي تظهر إختلافاً مع توزيع بنفورد.

ففي دراسة Durtschi وآخرون لاحظ Frank Benford ، بأن معظم الصفحات الأولى من كتاب اللوغاريتمات كانت أكثر إستخداما مقارنة بالصفحات الأخيرة من الكتاب، وقد توصل إلى نفس الإستنتاج الذي توصل إليه Newcomb سابقا، وهو أن الأفراد في كثير من الأحيان يبحثون عن الأعداد التي تبدأ بأرقام منخفضة بدلا من تلك التي تبدأ بأرقام عالية (Durtschi and others, 2004,20)، وفي دراسة Grammatikos لاحظ أنه في ظل قانون بنفورد الأرقام المنخفضة هي الأكثر إحتمالاً للظهور في أول إثنين (أو ثلاثة) في عدد من الأرقام العالية (Grammatikos et all, 2016) وهذا ما أكدته الفلكي Simon Newcombe أنه اذا جمعت الأعداد عشوائيا وفقا لظاهرة قانون بنفورد أو قانون الرقم الأول First-Digit Law بأن الصفحات الأولى للجداول اللوغاريتمية التي تحوي أرقام صغيرة تكون ممثلة أكثر من التي تليها، فأصبحت مرجعية أساسية لإكتشاف الغش

والتزوير بل أصبح المزورون يتعرفون أكثر وأكثر علي هذا القانون. (Christiane Rousseau, 2015)، وقد إستخدم قانون بنفورد لأول مرة في التطبيقات المحاسبية عام ١٩٨٨ من قبل Charles A Cars Law، حيث إفترض أن مدراء الشركات سيعملون على تقريب صافي الدخل نحو الأعلى عندما يكون صافي الدخل تحت الحواجز النفسية مثل المبالغ ٧٩٨٠٠٠ دولار، ١٩,٩٧ مليون دولار سيتم تقريبها نحو الأعلى لتصبح ٨٠٠٠٠ دولار و ٢٠ دولار على التوالي والإعتقاد هو ان المبالغ الاخيرة تبدو أكبر بكثير من المبالغ الأولي رغم أن نسبة التقريب لا تشكل أي أهمية نسبية . وهذا التقريب من شأنه أن يزيد من الأعداد التي يحتل الرقم (صفر) الرتبة الثانية لها من جهة اليسار، ويقلل من الأعداد التي يحتل الرقم (٩) الرتبة الثانية لها، وفي إختبار له على بيانات صافي دخل الشركات في نيوزلندا وجد Carslaw أن الكثير من الأعداد كانت الرتبة الثانية منها تتضمن الرقم (صفر)، في حين أن هناك أعداد أقل تتضمن رتبته الثانية الرقم (٩) مقارنة بما هو متوقع وفقا لقانون بنفورد، وذلك يؤيد أن أرقام صافي الدخل قد تم تقريبها نحو الأعلى (الجبوري والخالدي، ٢٠١٣، ص ٤٦٦)، وفي دراسة أجراها Thomas سنة ١٩٨٩ على بيانات صافي دخل الربع سنوي لمجموعة من الشركات الأمريكية التي أبلغت عن صافي خسارة، كما لاحظ بأن معظم الأعداد التي تنتهي بالرقم ٩ كانت أقل من المتوقع، وقد أظهرت النتائج عدم مطابقة تلك الأعداد لتوزيع بنفورد (Nigrini and Mittermaier, 1997:56)، كما كشفت دراسة Steven عن إكتشاف الغش في البنوك أن موظف البنك يقبل المتقدم من أصدقائه للحصول على بطاقات الإئتمان، ثم يقوم بمراكمة الأرصدة التي تقل عن ٥٠٠٠ دولار، ثم يقوم بشطب هذه الديون حيث حد شطب الأرصدة الديون هي التي تقل عن ٥٠٠٠ دولار. (Steven J Miller, 2008)، كما أوصت دراسة Nigrini وآخرون (١٩٩٧) بإستخدام قانون بنفورد حيث أنه يمكن إختبار صحة قوائم الأرقام من خلال مقارنة الترددات الرقمية الفعلية والمتوقعة، وأن عدم مطابقة النتائج يمكن أن تشير إلى وجود غش في القوائم المالية للشركة، وتجدر الإشارة هنا أن شركات المحاسبة الأربعة الكبرى تستخدم قانون بنفورد لتقييم إمكانية وجود أخطاء مالية، وفقا لتوصيات الكشف عن الغش في القوائم المالية لبيان لمعايير المراجعة رقم ٩٩ et (Mehta al, 2017)، لكن دراسة (Diekmann and Jann (2010) لفتت الإنتباه إلى

الصعوبات في استخدام قانون بنفورد للكشف عن الغش في المنشورات العلمية، وأنه من أجل إثبات صلاحية اختبار بنفورد، يتعين إثبات أن البيانات الحقيقية تتفق مع توزيع بنفورد، في حين أن البيانات المتلاعب بها تتبع بعض التوزيع المختلف، وهذا ما أوضحت دراسة Steven J Mille إلى أن اختبار الرياضيات يشير إلى أن الغش ليس دليلاً على الغش فهناك أحداث غير متوقعة، أسباب بديلة (Steven J Miller, 2008)، ومع ذلك، فإن بعض الدراسات الأدبية توحي الحذر بشأن فعالية قانون بنفورد في الكشف عن الإحتيال حيث وجدت دراسة أجراها Hayes (2012) أن قانون بنفورد مفيد كمؤشر مبكر عن الغش وعلامة تحذير على الإفلاس، وبالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن قانون بنفورد وحده لا يمكنه الكشف عن الغش، وأن تلك الانحرافات من قانون بنفورد يمكن أن تتسبب في قيام المحلل بالتشكيك في صلاحيته، على الرغم من أن قانون بنفورد قد لا يكشف بدقة عن الإحتيال، فإنه لا يزال يمكن أن تشير إلى احتمال الغش، وأن عدم الإمتثال لقانون بنفورد هي إشارات حمراء تشير إلى مخالفات محتملة، مما يوجه إنتباه المدقق في البيانات المالية التي تستحق مزيداً من الاهتمام (Mehta et al, 2017)، وتدعم دراسة Beneish et al., 1999 استخدام أكثر من أداة واحدة للمحاسبة القضائية للكشف عن الإحتيال، لأن كل أداة لديها أوجه من القصور، لذلك لن يكشف عن التلاعب بدقة ١٠٠٪. أظهرت نتائج دراسة (Mehta et al, 2017) أن جميع أدوات المحاسبة القضائية ليست مفيدة فيما يتعلق البيانات المالية على سبيل المثال، قانون بنفورد مفيد للكشف عن إحتيال الأرقام، لذلك يجب أن يطبق على المعاملات اليومية للشركة المستهدفة، والتحقق من مجموعات وإلغاء ومجموعات الديون، بدلاً من البيانات المالية . ومع ذلك، كانت جميع أدوات تقنيات المحاسبة القضائية المستخدمة في الدراسة مفيدة للإشارة إلى وجود إشارات حمراء بشأن نطاق الإحتيال في توشيبا، على الرغم من أن أياً منها لا يمكن أن يحدد المكان الدقيق أو منطقة الإحتيال، كما يتطلب استخدام قانون بنفورد في مجال الكشف عن ممارسات الغش والإحتيال المالي، كأحد تقنيات المحاسبة القضائية، ان يكون حجم العينة المختارة كبير بشكل كاف لإظهار نمط رتبة الرقم، وأن تكون مجاميع الأرقام معبرة عن الظاهرة نفسها قيد الاختبار مثل حساب المدينين أو حساب المبيعات وغيرها، وان تكون الأرقام غير مقيدة بقيود .

ب) ادوات التدقيق بمساعدة الحاسوب CAATT :

وفق هذه التقنية يتم إستخدام وتوظيف التكنولوجيا لإنجاز بعض أعمال التدقيق التي تساعد المحاسب القضائي في إتمام مهمته بشكل أفضل واسرع وبتكلفة أقل، ويتطلب الاستعانة بهذه التقنية توفير كل المعلومات اللازمة لعملية التدقيق في أنظمة الحاسوب (الخالدي، ٢٠١٢، ص ١٠٩) وعن طريق هذه التقنية يمكن إجراء إختبار وتدقيق تفصيلي للمعاملات التجارية وأرصدة الحسابات ولملايين الملفات بنسبة ١٠٠% وذلك في سبيل الكشف عن ممارسات الإحتيال والغش المالي استناداً الى ان معظم هذه الممارسات تتضمنها السجلات المشمولة بالفحص والاختبار، وتساعد هذه التقنية في تحديد الأنماط غير الاعتيادية في قواعد بيانات الأنظمة المحاسبية للوحدات الاقتصادية ويكون ذلك باستخدام مجموعة من الاختبارات التي تحدد الانماط غير الاعتيادية مثل تسديد نفس القائمة بنفس التاريخ لمورد معين مرتين أو تسديدها لعدة موردين .. وأن تهت دراسة Davis وآخرون أن زيادة الإحتيال الرقمي أدى للعديد من المحاسبين إلى إكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات المتقدمة والشهادات من أجل التأهيل كمراجعين لتكنولوجيا المعلومات والمحاسبين القضائيين (Davis et al, 2007)، وتعترف الهيئات المهنية والتنظيمية بقيمة تكنولوجيا المعلومات للمحاسبين. ويعترف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأهمية التكنولوجيا للمنظمة والمحاسبين. في قائمة ٢٠١٣ لأفضل ١٠ مبادرات تكنولوجية أدرجت "تأمين بيئة تكنولوجيا المعلومات" و "ضمان الخصوصية" و "منع الإحتيال على الكمبيوتر والاستجابة له كأولويات عليا (AICPA, 2013)، ويجدر الذكر أن الشكل الأكثر شيوعاً من CAATT المستخدمة في مهنة تدقيق تكنولوجيا المعلومات (IT) هو GAS، هذا البرنامج يسمح للمدقق لفحص ١٠٠% من البيانات في المعاملات، وليس مجرد عينة، وإجراء عدد من أساليب التدقيق المتطورة على مر السنين، وقد ثبت فعاليته في الكشف عن الحالات الشاذة التي يمكن أن تكون مؤشر للنشاط الإحتيالي على سبيل المثال، إذا كان لدى المصرف حد محدد مسبقاً قدره \$50,000 لقروض الموظفين، قبل الاقتراض لابد من موافقة اللجنة عليها، هنا الفلتر يختار القروض التي أقل من \$50,000، ويمكن أيضاً إستخدام الفلاتر أيضاً على الفور للبحث عن البيانات المفقودة، هناك مثال آخر محتمل على نظام

GAS في بعض الأحيان يكتب المحتالين الشيكات لأنفسهم وشم إيداع قيمة الشيكات في حساباتهم المصرفية الخاصة وهكذا يمكن تحديد الشيكات الإحتيالية لعملاء البنك إذا كان هذا الإجراء ممكناً، وأيضاً يمكن أن يساعد فرز جميع المعاملات حسب التواريخ القديمة جداً أو التي لا تزال في المستقبل بالتالي يمكن أن يساعد التصنيف أيضاً في التعرف على المعاملات خارج نطاق الطبيعي للقيم الإحصائية، فالبيانات الطبقية هي تقنية GAS التي توزع المعاملات عبر طبقات متساوية من المبالغ من خلال فحص هذه الطبقات، يمكن للمدقق رصد بعض الحالات الشاذة، إذا كان التوزيع غير طبيعي، فإنه يمكن المدقق من المتابعة لمعرفة ما إذا كان التوزيع غير طبيعي يدل على واحد أو أكثر من الشذوذ، وبالتالي تكنولوجيا المعلومات هي تقرير مدقق الحسابات لتحديد الشذوذ المحتملة، أن الشذوذ في البيانات هو نتيجة لنوعين فقط من المشاكل، بما في ذلك الأخطاء أو الغش، وأن استخدام إحدى أدوات CAATI يمكن أن يكون فعالاً جداً في الكشف عن الغش، خاصة وأن هذه الأدوات تفحص ١٠٠٪ من بيانات المعاملات (Kelly, 2004)، ولكن استخدام تقنيات GAS هذه ليس علاجاً شافياً كلياً، ولا حتي بالضرورة تحديد الإحتيال، لكنه يوجه إنتباه تكنولوجيا المعلومات المدربة أو الإحتيال البنكي .

ج) التفتيب في البيانات:

هي إحدى تقنيات المحاسبة القضائية التي تساعد في إكتشاف ممارسات الغش والإحتيال المالي من خلال الكشف عن أنماط السلوك التي تشير إلى وجود مثل هذه الممارسات، وتتطوي هذه التقنية على إستخراج المعلومات من البيانات لتحديد الانماط والعلاقات غير المعروفة سابقاً (Kenneth, 2005, p.1)، وتعتمد هذه التقنية على محاولة التفتيب في كم كبير من البيانات بحثاً عن أي أنماط أو معلومات جديدة خفية أو غير متوقعة من خلال برامج مصممة لهذا الغرض كما أوضحت دراسة Mehta وآخرون أن برامج المحاسبة القضائية تتضمن مجموعتين مختلفتين : برامج إستخراج البيانات، وبرامج التحليل المالي، إذ تم تصميم برامج إستخراج البيانات لتعمل على تحليل كافة سجلات قواعد البيانات للشركة مثل الفواتير وحسابات المدينون والدفعات إلى الموردين والرواتب والمشتريات، ثم تحديد السجلات التي تتضمن حالات من عدم الإنسجام والتذبذب ليتم التحري

عنها، أما برامج التحليل المالي فتعمل على إستعمال الكشوفات المالية السنوية والفصلية والشهرية وتحديد النسب بين مختلف الحسابات مثل نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى المبيعات، وقد يستخدم المحاسب القضائي نوع آخر من البرامج مثل برامج التجسس Spy Software (Mehta and Mathur, 2007,1577) وقد عرف Kenneth عملية تقنية إستخراج البيانات بأنها عملية إستخراج المعلومات من البيانات لإكتشاف الأنماط والعلاقات التي لم تكن معروفة سابقا، إذ يمكن أن تساعد هذه التقنية في الكشف عن عمليات الإحتيال من خلال إكتشاف أنماط السلوك التي تعد مؤشرا على النشاط الإحتيالي (Kenneth, 2005, 1)

ويمكن القول أن تقنية التقيب في البيانات تتضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي :

(Metha, 2007, 1577)

١-الإستكشاف: ويتضمن الكشف عن المعرفة أو الأنماط الموجودة في البيانات مثل الإرتباط أو الاتجاهات أو التباينات بدون وجود أي افتراض مسبق حول ماهية النمط الذي سيتم إكتشافه دون أي علم مسبق بالإحتيال إذ يمثل الإرتباط وجود علاقة بين المتغيرات مثل حدوث المتغيرين معا أو أن حدوث احدهما يؤدي إلى حدوث الآخر.

٢-نماذج التنبؤ: تستخدم هذه النماذج الأنماط المكتشفة لتقدير النواتج التي ينبغي الحصول عليها من قيم جديدة

٣-تحليل الإختلاف (التباين) : يتم إستخراج الإختلاف أو التباين من خلال تحديد القاعدة أو المعيار ثم تحديد البنود التي تحيد عن المعيار أو القاعدة والتي تعد بمثابة الشواذ وتحتاج إلى المزيد من التقصي حولها، ولا يمكن لمصدق الحسابات أن يصبح معين بشأن شرعية الصفقة المزورة أو نية هذه المعاملة، فإن الخيار الأمثل والأكثر فعالية من حيث التكلفة هو العثور على أدلة كافية من الإحتيال من البيانات المتاحة بإستخدام خوارزميات رياضية متخصصة ومعالجة البيانات (Phua,et al , 2005)

وتصنف أبحاث كشف إحتيال المحاسبة المالية وفقا لتطبيقات إستخراج البيانات الست هي (Classification - Clustering - Prediction - Outlier detection - Regression - Visualization) وتقنيات إستخراج البيانات هي (Regression - Neural Networks - Bayesian Belief Network - Naïve Bayes - Nearest

Neighbour (Fuzzy logic - Decision Tree - Genetic Algorithm - Expert System) (Sharma et al, 2012)، وقد حاول بعض الباحثين تطبيق مزيج من العديد من تقنيات استخراج البيانات، الهدف الرئيسي هو تطبيق نظام دعم القرار المختلط باستخدام منهج متغير القواعد للكشف عن البيانات المالية الإحتيالية. (Kotsiantis et al, 2006)

بعض الدراسات الحديثة تستخدم في كشف الإحتيال المالي إستخدام إثنين أو أكثر من تطبيقات إستخراج البيانات بطريقة مختلطة أو محاولة لمقارنة فعاليتها (Zhou et al, 2011) (Perols et al, 2011) (Ravisankar et al, 2011)

فمثلاً: شجرة القرارات Decision Trees (DT) هي أداة دعم قرار هيكلية شجرية، حيث تمثل كل عقدة إختباراً على سمة وكل فرع يمثل العواقب المحتملة، وبهذه الطريقة يحاول النموذج التنبئي تقسيم عمليات المراقبة إلى مجموعات فرعية لا يستثني بعضها البعض وتوقع تأثير البيانات المالية الإحتيالية، ويتم إدخال خوارزمية التصنيف (Yang et al, 2008).

مثال آخر التصنيف أو التنبؤ classification or prediction هو عملية تحديد مجموعة من النماذج أو التطبيقات المشتركة الأنماط، واقتراح نماذج تصنيف وتميز فئات البيانات أو المفاهيم . وتتضمن تقنيات التصنيف الشائعة: Naïve Bayes، neural networks، the Naïve Bayes technique، decision trees and classification من بين أنواع الإحتيال الأخرى، والتصنيف هو واحد من نماذج التعلم الأكثر شيوعاً في تطبيق إستخراج البيانات في كشف الإحتيال (Zhang et al, 2004).

أوضحت دراسة Metha وآخرون أن عملية تحليل النسب قد يساعد المحاسب القضائي في تقدير بعض المصاريف على سبيل المثال إذا كانت تكلفة الوحدة المباعة من إحدى سلع الشركة يمكن تقديرها بنسبة 35% من إيرادات المبيعات، عندها يمكننا إستعمال هذه النسبة لتحديد مبلغ معقول لتكلفة البضاعة المباعة عند فقدان السجلات المالية للشركة قيد التدقيق (Metha and Mathur, 2007, 1577).

د) تحليل النسب :

تهتم هذه التقنية بتحليل نسب البيانات الرقمية، وتعمل تقنية تحليل النسب على تحديد الشواذ الموجودة في البيانات والتي من المحتمل أن تمثل نشاط إحتيال وبما أن الإحتيال

يتضمن أنشطة مختلفة فإن ذلك يعني أنه لكل تقنية من التقنيات أعلاه دور مهم في إكتشاف أنواع معينة من الأنشطة الإحتيالية (Coderre, 2002, 16) ، حيث يمكنها من تحديد الأدلة عن وجود عمليات تلاعب، وعن طريق تحليل النسب يمكن دراسة العلاقات بين مجاميع البيانات الرقمية مثل العلاقة بين التكاليف والوحدات المباعة أو إيراد المبيعات أو ساعات العمل المباشر، ويمكن باستعمال تحليل النسب تقدير بعض المصروفات مثل تكلفة البضاعة المباعة أو تحليل نسبة مجمل الربح أو غيرها من النسب التي يمكن أن تشير الى وجود بنود غير اعتيادية أو شواذ في البيانات قيد التحليل والتي تقود الى إعتبارها عمليات تلاعب أو غش، ويمكن إستعمال عدة انماط من هذه النسب مثل نسبة أعلى قيمة الى أدنى قيمة ونسبة أعلى قيمة الى ثاني أعلى قيمة، ونسبة العام الحالي إلى العام السابق (الخالدي، ٢٠١٢، ص ص ١١٤-١١٦)، ويتكون التصميم المبدئي لنموذج كشف الإحتيال المالي من خمس نسب مالية - العائد على الأصول (ROA)، وحسابات المقبوضات (A / R) ، ونسبة المبيعات، والنسبة الحالية، ودوران إجمالي الأصول، ودوران المخزون (Ahokovet al, 2016)، يمكن أن تساعد تقنيات التحليل المالي المحققين على إكتشاف وبحث العلاقات غير المتوقعة في المعلومات المالي (Davis, et al., 2010). وتستند هذه الإجراءات التحليلية على فرضية أن العلاقات بين الأحداث الإقتصادية مستقرة نسبيا في غياب ظروف على عكس ذلك، والمعروف على عكس ذلك قد تتضمن الشروط التي تتسبب في وجود علاقات غير مستقرة، أو تغيرات بيئية، أو تكنولوجيا غير عادية أو غير متكررة، الشركات العامة التي تعاني من هذه الأحداث يجب الكشف عنها وشرح الحقائق في بياناته المالية، وتعتبر النسب المالية طريقة رائعة لتحليل الشركات نقاط القوة والضعف والنسب وتحويل لمعلومات المالية إلى تنسيق موحد يمكن إستخدامها للمقارنة مع شركات أخرى وتوقعات الصناعة، والانحرافات غير المتوقعة في العلاقات والتي تشير على الأرجح إلى أخطاء، ولكن قد تشير أيضا إلى أعمال غير قانونية أو تزوير (Kovalerchuk et al., 2007)، وأيضا فهم للعلاقات العامة بين أرصدة تقارير مالية معينة ضروري لتحديد العلاقات التي تبدو غير عادية، فإذا زادت المبيعات، كيف ينبغي أن تستجيب تكلفة المبيعات ؟ وإذا إنخفضت مصروفات العمولة، فماذا يجب أن تكون المبيعات المتوقعة؟ إجابات على كل هذه الأسئلة هي أساس التحليل المالي، وتحديث تقليديا بين

الحسابات المالية ومع ذلك، قد تقدم الظروف الفريدة نتائج مختلفة. (Ahokovet al, 2016) فيما يلي مثال عملي على ذلك في السنة الحالية، ذكرت ABC Ltd النسب التالية:

نسبة العائد على الأصول $ROA = 20\%$

معدل دوران الأصول (المبيعات / متوسط مجموع الأصول) = 2.5 مرة

-هامش الربح الصافي = 15%

سؤال: لماذا نشك في أن واحدة على الأقل من هذه النسب غير صحيحة؟

يجب أن نكون قادرين على تحديد العلاقة بين النسب المعطاة للإجابة على السؤال :

العائد على الإستثمار = صافي الدخل / متوسط مجموع الأصول

معدل دوران الأصول = المبيعات / متوسط مجموع الأصول

هامش صافي الربح = صافي الدخل / المبيعات

الآن، يمكننا أن ننظر إلى العوامل المشتركة:

العائد على الإستثمار ومعدل دوران الأصول، فكلاهما يستخدمان متوسط مجموع الأصول

العائد على الإستثمار وهامش صافي الربح يستخدم كل منهما صافي الدخل

معدل دوران الأصول وهامش صافي الربح يستخدم كلا منهما المبيعات

يمكننا بعد ذلك إثبات أن هذه القيم غير متسقة، ويمكن القيام بذلك إما عن طريق

إستخدام الجبر، أو ببساطة إفتراض قيمة ثابتة لأحد العوامل المشتركة. في هذه الحالة،

لنفترض أن إجمالي الأصول الكلية يساوي 100 \$، في هذه الحالة فإن صافي الدخل /

$100 = 0.20$ (بالتالي صافي الدخل = 20)

المبيعات / $100 = 2.50$ (لذلك المبيعات = 250).

يتضح مما سبق أن صافي الدخل / المبيعات: $250 / 20 = 12.5$ = هامش صافي

الربح وليست 15%

من الدراسات السابقة يتضح للباحث أن أكثر تقنيات المحاسبة القضائية إستخداما

في الكشف عن الغش والإحتيال تتركز في قانون بنفورد Bedford's Law، أدوات التدقيق

بمساعدة الكمبيوتر Computer Assisted Auditing Tools CAATs، تنقيب

البيانات Data Mining، تحليل النسب Ratio Analysis، كما تشير بعض الحالات

العملية إلى وجود ممارسات الغش والإحتيال المالي وإستخدام التقنيات الملائمة لها في

المحاسبة القضائية من أجل الكشف عن هذه الممارسات والحد من الآثار المترتبة عليها .

٢ - دراسة ميدانية لبيان أهمية ودور تقنيات المحاسبة القضائية في إدراك المحاسب القضائي لواجباته تجاه المراجع الخارجي في الكشف عن عمليات

الإحتيال وأثر ذلك على الفاحص الزكوي والضريبي

تهدف الدراسة الميدانية إلى إستقصاء الآراء المشتركة في الدراسة حول بيان أثر تطبيق مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتتملة في قانون بنفورد Bedford's Law، أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر Computer Assisted Auditing Tools CAATs، تنقيب البيانات Data Mining، تحليل النسب Ratio Analysis، والمؤثرة على المحاسبة القضائية وزيادة ثقة كافة الأطراف المعنية (المراجع الخارجي) كمتغير تابع، ومن ثم إنعكاسها على الفاحص الضريبي، وذلك كله من خلال إجراء دراسة ميدانية وفي ضوء مشكلة هذا البحث وتحقيقاً لأهدافه نتناول هذا البحث من خلال:

أ) منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بأسلوب يه النظري والميداني، حيث قام الباحث بإستخدام وسائل جمع البيانات الأولية من الأدبيات المحاسبية المتعلقة بموضوع مجموعة من التقنيات المحاسبة القضائية والمتتملة في توفير وتوصيل المعلومات والمؤثرة على ثقة كافة الأطراف المعنية (المراجع الخارجي والفاحص الزكوي والضريبي، كما قام الباحث بإستخدام الأسلوب الميداني لجمع البيانات من المصادر الأولية، وذلك عن طريق تطوير إستبانة تخدم أهداف الدراسة، تم توزيعها على أفراد مجتمع الدراسة.

ب) تصميم ومحتوي قائمة الإستقصاء:

اعتمد الباحث في الحصول على بيانات الدراسة الميدانية على قائمة الإستقصاء والتي تم توزيعها على عينة مختارة من المنشآت العاملة بالمملكة من شركات الأموال المسجلة في بورصة الأوراق المالية السعودية ومكاتب المراجعة، والهيئة العامة لزكاة والدخل بتوزيع عدد من استمارات إستبيان على كل عينة بطريقة عشوائية بمدينتي الرياض وجدة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

جدول (١) عدد الإستمبيانات الموزعة والمستلمة لمفردات العينة

البيان	المراجع الخارجي	الفاحص الزكوي	مديري الشركات
عدد الإستمبيانات الموزعة.	١١٧	١٣٠	١٢٥
عدد الإستمبيانات الواردة (استبعاد غير المستردة أو التي لم يجب عليها)	١١١	١١٠	١٠٣
عدد الإستمبيانات المستبعدة لكونها غير مكتملة	(١١)	(١٠)	(٣)
عدد الإستمبيانات القابلة للتحليل.	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة الإستمبيانات القابلة للتحليل	%٨٥	%٧٦	%٨٠

اعتمدت الدراسة التطبيقية على تصميم وتوزيع قائمة استقصاء للشركاء في مكاتب المراجعة، وكذلك مديري شركات الأموال المسجلة في بورصة الأوراق المالية السعودية وبعض موظفي الهيئة العامة للزكاة والدخل بمدينة جدة والرياض بإعتبار هما من أكبر مدن المملكة العربية السعودية.

وكانت مجموع الإستمبيانات التي إستخدمت في التحليل الإحصائي كانت (١٠٠) إستبانه، وهو عدد كافي لإجراء التحليل والمقارنة، وأن معظم أفراد العينة من الحاصلين على مؤهلات علمية أعلى من التعليم الجامعي، ومن ذوي الكفاءات والمهارات والمعرفة والخبرة بالأنشطة والمجالات التي يعملون بها، ولأشك أن الشخص ذو الخبرة يتميز بكفاءة وقدرة ومهارة وحسن تصرف مع أية مشكلة تواجهه.

وهذه النسبة ولا شك تعتبر نسبة ملائمة معقولة لإجراء التحليل والدراسة للبيان ات، وهذا يرجع إلى أن الباحث قد راع وجود فرق بين المستقصى منهم من حيث درجة التعليم، والخبرة كما إستعان بأسلوب المقابلات المغلقة للتغلب على هذه الفوارق سواء الثقافية أو التعليمية أو الفكرية أو غيرها وأن معظم أفراد العينة من ذوي الكفاءات والمهارات والمعرفة بالأنشطة والمجالات التي يعملون بها في مجال التخصص.

أداة الدراسة:

قام الباحث بتقسيم إستمارة الإستمبيان إلى مجموعة من الاستفسارات العامة المتعلقة بمشكلة البحث مع مجموعة الاستفسارات المتعلقة بإختبار فرضي البحث، كما تم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وذلك للإجابة على فقرات الإستمبانه.

صدق وثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة (الإستبانة) بعد تطوير الشكل الأولى لها، وللتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام إختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك بهدف التحقق من التجانس أو الاتساق الداخلي لها. حيث تراوحت قيمة معامل كرومباخ ألفا لمتغيرات الدراسة ما بين (0.791-0.973)، وهذا يعني توفر درجة كبيرة من المصادقية في الاجابات، وبالتالي يمكن تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة، والجدول رقم (٢) يظهر أبرز نتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (٢) معاملات الثبات لأداة الدراسة وفق طريقة الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)

محتوي قائمة الإستقصاء			معامل الثبات		
الهدف المرجو منه	عدد الفقرات	المراجع الخارجي	الفاحص الزكوي	مديري الشركات	
الفرض الأول	مدي تأثير مجموعة ضوابط وتقنيات المحاسبة القضائية (كمتغير مستقل) على أداء المراجع الخارجي (كمتغير تابع)	٥	٠,٨٥٥	٠,٨٦٥	٠,٨٧٢
الفرض الثاني	مدي تأثير تقنيات المحاسبة القضائية المطبقة في أداء المراجع الخارجي (متغير مستقل) على تطوير اداء الفاحص الزكوي والضريبي (متغير تابع)	٢	٠,٨٤٨	٠,٨٦٣	٠,٨٦٢

الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات:

اعتمد الباحث على عدد من الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة لإختبار فرضي الدراسة، بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبرنامج (Minitab)، حيث تم استخدام أساليب الإنحدار المتعدد والإنحدار المرحلي الخطي لإختبار العلاقة بين المتغير التابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة للدراسة، حيث يشرح الإنحدار المتعدد تأثير كافة المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، إما الإنحدار المرحلي فيشير إلى أهم العوامل تأثيراً على المتغير التابع من بين المتغيرات المستقلة الداخلة في الدالة عليه يئة مراحل متابعة وكذلك حساب معامل التحديد المعدل في صورة نسبة مئوية، والمكمل لنسبة ١٠٠ % يكون تأثير عوامل أخرى غير مقيسة لقياس قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير

التغيرات التي تحدث في المتغير التابع بالإضافة إلى حساب معامل سبيرمان لتوضيح الارتباط بين المتغيرات، إضافة إلى استخدام اختبار كرونباخ ألفا الإحصائي .
ملاحظات عامة:

ويتم الإجابة على العبارات باستخدام مقياس لكيرت الخماسي باختيار المبحوث لإحدى النسب المناسبة

الآتية: ١٠٠ % -- ٧٥ % -- ٥٠ % -- ٢٥ % -- ٠ % .

() تشير الأرقام بين الأقواس أسفل معادلة التغير إلى قيمة ت المحسوبة

- * تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠,٠٥

- ** تشير إلى المعنوي عند مستوى ٠,٠١

Y : تشير إلى المتغير التابع

- X1 X2 X3 X4 X5 تشير إلى مجموعة المتغيرات المستقلة.

ثانيًا: عرض نتائج الدراسة ال ميدانية وإختبار الفرضيات:

جدول رقم (٣) حول درجة الأهمية النسبية في ضوء التغير الذي يمكن أن تحدثه ضوابط المحاسبة القضائية كمتغير مستقل على المراجع الخارجي(كمتغير تابع) وأثره على جودة أداء الفاحص الخارجي كمتغير تابع لهما

بيان	المراجع الخارجي					الفاحص الزكوي					مديري الشركات				
	٠	٢٥	٥٠	٧٥	١٠٠	٠	٢٥	٥٠	٧٥	١٠٠	٠	٢٥	٥٠	٧٥	١٠٠
YD- توصيل معلومات دقيقة، وقتنية، ملائمة، المراجع الخارجي .	٥٧	٢٤	٩	٥	٥	٥٥	٢٦	٩	٥	٥	٥٥	٢٦	٩	٥	٥
YE- زيادة مصداقية المعلومات والثقة المتبادلة بالتالي تخفيض سوء الفهم والجهد والتكلفة للفاحص الزكوي والضريبي .	٥٥	٢٦	٩	٥	٥	٢٦	٣٩	٢٢	٩	٤	٤٧	٣١	٩	٨	٥

يتضح من الجدول السابق أن آراء المراجعيين الخارجيين حققت أكبر أهمية .

أ) الفرض الأول يوضح درجة الأهمية النسبية لمدي تأثير تقنيات المحاسبة القضائية كمتغير مستقل على المراجع الخارجي (كمتغير تابع) .

من وجهة نظر كل من المراجع الخارجي والفاحص الزكوي والضريبي ومديري الشركات وذلك باستخدام الإنحدار المتعدد والبسيط والإنحدار المرحلي الخطي:
جدول رقم (٤) يوضح مدي تأثير مجموعة ضوابط وتقنيات المحاسبة القضائية كمتغير مستقل) على أداء المراجع الخارجي (كمتغير تابع)

بيان	المراجع الخارجي				الفاحص الزكوي				مديري الشركات			
	١٠٠	٧٥	٥٠	٢٥	١٠٠	٧٥	٥٠	٢٥	١٠٠	٧٥	٥٠	٢٥
١٥ - XD1 قانون بنفــــــــــــورد Bedford's Law	١٥	٥٠	٢١	٨	١٣	٥٣	٢٠	١٠	٤	٢١	٤٤	٢٤
٣١ - XD2 أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر Computer Assisted Auditing Tools . CAATs	٣١	٢٧	٢٥	١٤	٣	٢٠	٥٠	٢١	٧	٢	١٩	٤٧
١٩ - XD3 تنقيب البيانات Mining	١٩	٥٠	٢١	١٠	٠	٢٠	٤٨	١٩	١٠	٣	٢١	٥١
١٩ - XD4 تحليل النسب Analysis	١٩	٥٤	١٦	٩	٢	٣١	٢٧	٢٥	١٤	٣	٣٠	٢٦

The regression equation	R	R ²	F	Factors affecting the dependent variable
$YD = 6.87 + 0.171 XD4 + 0.208 XD3 + 0.231 XD2 + 0.492 XD1$ (1.84)* (1.97)* (3.03) ** (5.41)**	64.3%	62.8%	(**42.77)	All independent variables affecting the dependent variable من وجهة نظر المراجع الخارجي
$YD2 = 3.53 + 0.424 XD1 + 0.233 XD2 + 0.255 XD3 + 0.229 XD4$ (4.35)** (2.36)* (2.93)** (3.18)**	67.1%	65.7%	** (48.42)	All independent variables affecting the dependent variable من وجهة نظر الفاحص الزكوي والضريبي
$YD2 = 6.47 + 0.205 XD1 + 0.556 XD2 + 0.153 XD3 + 0.185 XD4$ (2.43)** (6.97)** (1.98)** (2.86)**	73.5%	72.3%	** (65.73)	All independent variables affecting the dependent variable من وجهة نظر مديري الشركات

أولاً : باستخدام تحليل الانحدار المتعدد

فقد تبين معنوية تأثير كل من XD1، XD2، XD3، XD4 من وجهة نظر كل من المراجع الخارجي والفاحص الزكوي والضريبي ومديري الشركات على المتغير التابع والمتمثل في:

تقديم وتوصيل المعلومات الدقيقة، الوقئية والكافية والملائمة للمراجع الخارجي بشأن المخاطر التي تواجهها المنشأة والإجراءات الرقابية عليها.

فيما يتعلق بالمراجع الخارجي كمتغير تابع ويرمز له بالرمز YD لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة الآتية :

- قانون بنفورد Bedford's Law ويرمز له XD1
- أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر

Computer Assisted Auditing Tools CAATs ويرمز له XD2

- تتقيب البيانات Data Mining ويرمز له XD3

- تحليل النسب Ratio Analysis ويرمز له XD4

معادلة رقم (١) وذلك من وجهة نظر المراجع الخارجي

حيث بلغ معامل التحديد المعدل 62.8%، وبالتالي يصبح تأثير المتغيرات المستقلة على المعيار تمثل 62.8%، إما نسبة 37.2% ترجع لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة وقد ثبت معنوية العلاقة عند مستوي 0.01%، 0.05% (ملحوظة من قيمة ف المقدره بالدالة)

معادلة رقم (٢) وذلك من وجهة نظر الفاحص الزكوي والضريبي

كما بلغ معامل التحديد المعدل 65.7% وبالتالي يصبح تأثير المتغيرات المستقلة على المعيار تمثل 65.7%، إما نسبة 34.3% ترجع لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة وقد ثبت معنوية العلاقة عند مستوي 0.01%، 0.05% (ملحوظة من قيمة ف المقدره بالدالة)

معادلة رقم (٣) وذلك من وجهة نظر مديري الشركات

وبلغ معامل التحديد المعدل 72.3% وبالتالي يصبح تأثير المتغيرات المستقلة على المعيار تمثل 72.3%، إما نسبة 27.7% ترجع لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة وقد ثبت معنوية العلاقة عند مستوي 0.01%، 0.05% (ملحوظة من قيمة ف المقدره بالدالة)

ثانياً : أهم العوامل تأثيراً باستخدام الانحدارالمرحلي الخطي step wise بالملحق المرفق

من وجهة نظر عينة المراجع الخارجي .

- أن أهم العوامل تأثير علالمراجع الخارجي هو XD1 ثم XD2 ثم XD3
- أن أكثر العوامل تأثير علالمتغير التابع هو XD1 حيث تبلغ درجة تأثيره 53.20 %، ثم المتغير XD1، XD2 وتبلغ درجة تأثيرهم مجتمعين 61.00 %، ثم المتغير XD1، XD2، XD3 وتبلغ درجة تأثيرهم مجتمعين 63.03 %

- من وجهة نظر عينة الفاحص الزكوي والضريبي

- أن أكثر العوامل تأثيراً هو XD1 ثم XD3 ثم XD4 ثم XD2

أن أهم العوامل تأثير علالمتغير التابع هو XD1 حيث تبلغ درجة تأثيره 52.32%، ثم المتغير XD1، XD3 وتبلغ درجة تأثيرهم مجتمعين 61.86 %، ثم المتغير XD1، XD3، XD4 وتبلغ درجة تأثيرهم مجتمعين 65.16 % مجتمعين ثم المتغير XD1، XD3، XD4، XD2 وتبلغ درجة تأثيرهم مجتمعين 67.09% - من وجهة نظر مديري الشركات.

- أن أهم العوامل تأثير هو XD2 ثم XD4 ثم XD1
- أن أكثر العوامل تأثير علالمتغير التابع هو XD2 حيث تبلغ درجة تأثيره 64.51 %، ثم المتغير XD2، XD4 وتبلغ درجة تأثيرهم مجتمعين 70.02 % ثم المتغير XD2، XD4، XD1 حيث تبلغ درجة تأثيرهم 72.36 % .

وقد ثبت معنوية العلاقة عند مستوي ٠,٠١ %، ٠,٠٥ % (ملحوظة من قيمة ف المقدرة بالدالة) وذلك من وجهة نظر كافة الأطراف .

يتضح مما سبق أن تطبيق سياسات وإجراءات المتغيرات المستقلة لتقنيات المحاسبة القضائية كمتغير مستقل لها دوراً محورياً في الارتقاء بأداء المراجع الخارجي كمتغير تابع كما يلاحظ أن المراجع الخارجي - أكثر اهتماماً - بتطبيق تقنيات المحاسبة القضائية، والإفصاح عنها بكل شفافية وعدم خضوع رأي المراجع الخارجي لأهواء ورغبات الآخرين تعمل على أداء المسؤوليات المهنية بنزاهة وموضوعية، وأن شعور المراجع بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية في العمل الذي يقوم به، ينعكس ذلك على رضا الفاحص الزكوي والضريبي، وهذا بدوره على زيادة الثقة في الرأي الفني المحايد لمراقب الحسابات:

ب) الفرض الثاني

يوضح بيان أثر تقنيات المحاسبة القضائية المطبقة في تقديم وتوصيل وتقديم المعلومات دقيقة ووقائية وكافية وملائمة للمراجع الخارجي (متغير مستقل) على تطوير أداء الفاحص الزكوي والضريبي (متغير تابع) ويرمز له بالرمز YE:

جدول رقم (٥) يوضح مدى تأثير تقنيات المحاسبة القضائية المطبقة في أداء المراجع الخارجي (متغير مستقل) على تطوير أداء الفاحص الزكوي والضريبي (متغير تابع)

مجموعة سياسات وإجراءات المحاسبة القضائية				المراجع الخارجي				الفاحص الزكوي				مديري الشركات			
٠	٢٥	٥٠	٧٥	١٠٠	٠	٢٥	٥٠	٧٥	١٠٠	٠	٢٥	٥٠	٧٥	١٠٠	
١٨	٤٨	٢١	٨	٥	٢٧	٤٠	٢٠	٧	٦	١٣	٥٣	٢٢	٧	٥	
XE1- توفير قنوات الإفصاح عن توصيل المعلومات الكافية والموثوق فيها للفاحص الزكوي وكافة الأطراف المعنية															

جدول رقم (6) يوضح تقنيات المحاسبة القضائية المطبقة في أداء المراجع الخارجي (متغير مستقل) على تطوير أداء الفاحص الزكوي والضريبي (متغير تابع).

The regression equation	R	R ²	F	Factors affecting the dependent variable
YE = 26.7 + 0.806 XE1 (10.81)**	54.4%	53.9%	(116.95)**	All independent variables affecting the dependent variable المراجع الخارجي
YE = 18.4 + 0.729 XE2 (11.54)**	57.6%	57.2%	(133.28)**	All independent variables affecting the dependent variable الفاحص الزكوي والضريبي
YE3 = 16.8 + 0.916 XE3 (11.92)**	59.2%	58.8%	(142.11)**	All independent variables affecting the dependent variable مديري الشركات

أولاً: باستخدام تحليل الإنحدار المتعدد

فقد تبين معنوية تأثير كل من XE1 من وجهة نظر كل من المراجع الخارجي والفاحص الزكوي والضريبي ومديري الشركات على المتغير التابع والمتمثل في :

- خفض المنازعات بين الأطراف المشتركة نتيجة وزيادة مصداقية المعلومات والثقة المتبادلة بالتالي تخفيض سوء الفهم والجهد والتكلفة لكل الأطراف .
- وجود أداء مهني فعال قوي ومتكامل وتأمين تلبية احتياجات الأطراف المختلفة.
- توفير معلومات في الوقت المناسب تعمل على تقريب وجهات النظر وتخفيض الوقت، ومتابعة المشاكل وحلها بطريقة مناسبة في الوقت المناسب.
- تعمل على تخفيض الأن حرافات فهي تمثل رقابة نوعية حيث توفر معلومات للأطراف المختلفة المعنية
- حالة من التأكد بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء والغش الجوهري وأن مستوى الخطر الكلي منخفضاً
- تخفيض الإجراءات غير الضرورية و كفاية وملائمة إجراءات المراجعة التي يحيط بها الخطر والمتعلقة بالفحص

مما سبق يتضح أن آليات تقنيات المحاسبة القضائية لها دوراً محورياً في الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية لتأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية لتأكيد وزيادة موثوقية والثقة المتبادلة بالتالي تخفيض سوء الفهم والجهد والتكلفة للفاحص الزكوي والضريبي

معادلة رقم (١) وذلك من وجهة نظر المراجع الخارجي

حيث بلغ معامل التحديد المعدل 53.9 %، وبالتالي يصبح تأثير المتغيرات المستقلة على المعيار تمثل 53.9 %، الباقي يرجع لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة وقد ثبت معنوية العلاقة عند مستوى ٠,٠١ %، ٠,٠٥ % (ملحوظة من قيمة ف المقدرة بالدالة)

معادلة رقم (٢) وذلك من وجهة نظر الفاحص الزكوي والضريبي

كما بلغ معامل التحديد المعدل 57.2 % وبالتالي يصبح تأثير المتغيرات المستقلة على المعيار تمثل 57.2 % إما النسبة الباقية ترجع لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة وقد ثبت معنوية العلاقة عند مستوى ٠,٠١ %، ٠,٠٥ % (ملحوظة من قيمة ف المقدرة بالدالة)

معادلة رقم (٣) وذلك من وجهة نظر مديري الشركات

وبلغ معامل التحديد المعدل % 58.8% وبالتالي يصبح تأثير المتغيرات المستقلة على المعيار تمثل % 58.8% إما النسبة الباقية ترجع لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة وقد ثبت معنوية العلاقة عند مستوى % ٠,٠١، % ٠,٠٥ (ملحوظة من قيمة ف المقدره بالدالة)

ثانياً: أهم العوامل تأثيراً باستخدام الإنحدارالمرحلي الخطي step wise بالملحق المرفق

-من وجهة نظر عينة شركاء مكتب المراجعة .

-أن أهم العوامل تأثير علالمتغير التابع هو XE1 حيث تبلغ درجة تأثيره % 54.41 .

-من وجهة نظر عينة الفاحص الزكوي والضريبي

وباستخدام الإنحدارالمرحلي لنفس المعادلة تبين أن أهم العوامل تأثير علالمتغير

التابع هو XE2 حيث تبلغ درجة تأثيره % 57.63 .

-من وجهة نظر مديري الشركات .

أن أهم العوامل تأثير على المتغير التابع هو XE3 حيث تبلغ درجة تأثيره % 59.19 .

وقد ثبت معنوية العلاقة عند مستوى % ٠,٠١، % ٠,٠٥ (ملحوظة من قيمة ف

المقدرة بالدالة) عند كافة الأطراف

مما سبق يتضح أن من أكثر العوامل تأثيراً في جودة أداء المراجع الخارجي هو

توصيل المعلومات الدقيقة الوقتية، والملائمة، والكافية لكافة الأطراف، وأن تقديم المعلومات

الكافية والملائمة للمراجع الخارجي له أكبر أثر على جودة أداء الأطراف الأخرى (الفاحص

الضريبي) موضوع البحث.

٣- التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS لحساب معامل سبيرمان لتوضيح

الإرتباط بين متغيرات الدراسية .

التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS لحساب معامل سبيرمان لتوضيح

الإرتباط بين متغيرات الدراسية .

الفرض الأول: من وجهة نظر المراجع الخارجي

ملاحظة : كلما اقتربت قيمة R من ١ كلما كانت العلاقة قوية وإذا كانت قيمة R

موجبة تكون طردية وإذا كانت قيمة R سالبة تكون عكسية

تبين وجود بعض العلاقات الارتباطية البسيطة الواضحة بين بعض المتغيرات موضع الدراسة كما يلي:

- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YD و XD1 حيث يظهر لنا قيمة $R = 0.582^{**}$ وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية
- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YD و XD2 حيث يظهر لنا قيمة $R = 0.512^{**}$ وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية
- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YD و XD3 حيث يظهر لنا قيمة $R = 0.541^{**}$ وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية
- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YD و XD4 حيث يظهر لنا قيمة $R = 0.370^{**}$ وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية

من وجهة نظر الفاحص الزكوي والضريبي

تبين وجود بعض العلاقات الارتباطية البسيطة الواضحة بين بعض المتغيرات موضع الدراسة كما يلي:

- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YD و XD1 حيث يظهر لنا قيمة $R = 0.577^{**}$ وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية
- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YD و XD2 حيث يظهر لنا قيمة $R = 0.522^{**}$ وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية
- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YD و XD3 حيث يظهر لنا قيمة $R = 0.480^{**}$ وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية

- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YD و XD4 حيث يظهر لنا قيمة $R = .519^{**}$ وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية

من وجهة نظر مديري الشركات

تبين وجود بعض العلاقات الارتباطية البسيطة الواضحة بين بعض المتغيرات موضع الدراسة كما يلي:

- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YD و XD1 حيث يظهر لنا قيمة $R = .588^{**}$ وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية
- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YD و XD2 حيث يظهر لنا قيمة $R = .673^{**}$ وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية
- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YD و XD3 حيث يظهر لنا قيمة $R = .400^{**}$ وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية
- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YD و XD4 حيث يظهر لنا قيمة $R = .529^{**}$ وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية

الفرض الثاني: من وجهة نظر المراجع الخارجي

تبين وجود بعض العلاقات الارتباطية البسيطة الواضحة بين بعض المتغيرات موضع الدراسة كما يلي:

- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YE و XE حيث يظهر لنا قيمة $R = .593^{**}$ وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية

من وجهة نظر الفاحص الزكوي والضريبي

تبين وجود بعض العلاقات الارتباطية البسيطة الواضحة بين بعض المتغيرات موضع الدراسة كما يلي:

- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YE و XE حيث يظهر لنا قيمة $R^{**} = 0.749$... وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية

من وجهة نظر مديري الشركات

تبين وجود بعض العلاقات الارتباطية البسيطة الواضحة بين بعض المتغيرات موضع الدراسة كما يلي:

- وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين YE و XE حيث يظهر لنا قيمة $R^{**} = 0.628$... وتدل قيمة معامل الارتباط الخطي R علي وجود علاقة طردية قوية

مما سبق يتضح أنه من وجهة نظر جميع الأطراف (المراجع الخارجي ومأموري الزكاة والضرائب ومديري الشركات) أنه :

- يوجد علاقة طردية قوية وموجبة بين تقنيات المحاسبة القضائية مجتمعة كمتغير مستقل والمراجع الخارجي كمتغير تابع له.
- يوجد علاقة طردية قوية وموجبة بين جودة أداء المراجع الخارجي ومجموعة من المتغيرات المستقلة لتقنيات المحاسبة القضائية والمتمثلة في توفير قنوات توصيل المعلومات لكافة الأطراف المعنية (الفاحص الزكوي والضريبي) كمتغير تابع.

٣- نتائج اختبار فروض الدراسة:

خلص الباحث من خلال الدراسة ال ميدانية مدى تأثير مجموعة إجراءات وتقنيات الحوكمة بشركات الأموال بالسعودية علجودة المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة درجة الثقة من جانب الأطراف ذات الصلة المراجع الخارجي محل الدراسة وهذا ولا شك يثبت صحة فروض البحث التي قام الباحث بوضعها علىأسس علمية سليمة.

٣- النتائج والتوصيات :

أولا : نتائج الدراسة

- أن تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية، وإحكام الرقابة عليها، للارتقاء بمفهوم جودة هذه المعلومات من الجودة ذات المعيار الواحد إلى تحقيق الجودة ذات المعايير المتعددة مما يعني تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية المؤثرة على أداء المراجع الخارجي ومن ثم المأمور الزكوي والضريبي.
- توجد علاقة طردية قوية بين التفاعل الجيد لمجموعة تقنيات المحاسبة القضائية وجودة أداء المراجع الخارجي وجودة التقارير المالية والفاحص الزكوي والضريبي .
- تمثل مجموعة تقنيات المحاسبة القضائية مجتمعة في واقع الأمر مجموعة من الضوابط الرقابية لتحقيق جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية وغيرها والتي يؤدي تحقيقها إلى إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين للقوائم والتقارير المحاسبية والمأمور الزكوي والضريبي موضوع الدراسة، وفي الممارسة المحاسبية ككل، بالتالي هناك علاقة ايجابية بين تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية مجتمعة وتحقيق جودة التقارير المالية المعلومات المحاسبية وجودة أداء المراجع الخارجي وإنعكاس ذلك على الفاحص الزكوي والضريبي موضوع الدراسة .

أهم الإستنتاجات التي تم التوصل إليها:

- تعد مهنة المحاسبين القضائيين من المهن الحديثة والمتطورة والتي تتمتع بالطلب المتزايد على خدماتها .
- تتطوي عمليات الإحتيال على طرق ملتوية ومتنوعة تتطوي على الخداع والمكر والكذب تؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين من خلال العرض الكاذب للقوائم المالية التي تؤذي المستثمرين الحاليين والمرتقبين الذين يندفعون بتلك القوائم وتكون قراراتهم غير رشيدة .

- أن العديد من عمليات الإحتيال تنطوي على وجود تواطؤ بين عدد من الموظفين ويتم إخفاؤها بعيدا عن أنظار مراقب الحسابات، وهو ما يتطلب وجود كوادرات متخصصة مثل المحاسبين القضائيين للتحري عنها
- أن إكتشاف عمليات الإحتيال يتطلب إستخدام تقنيات متنوعة مثل تقنية قانون بنفورد وأدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر CAATS، وتنقيب البيانات وتحليل النسب، إذ تعمل هذه التقنيات على جذب الإنتباه نحو البنود التي تظهر سلوكا غير إعتيادي أو غير طبيعي وهي ما تتطلب ضرورة التحري عنها لإكتشاف ما إذا كانت تدل على وجود إحتيال أو خطأ أو غير ذلك

ثانياً: توصيات الدراسة:

- يوصي الباحث ببعض التوصيات أهمها ما يلي:
- ضرورة تصافر جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بإبراز دور آليات تقنيات المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية وزيادة مصداقيتها وشفافيتها لجمهور المستفيدين، والالتزام بالضوابط المحددة تشريعياً لعمل لجان المراجعة بما يضمن فعاليتها.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم .
- تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية في الوحدات الإقتصادية المختلفة السعودية، مع محاولة وضع دليل خاص بمعايير تقنيات المحاسبة القضائية بما يتفق وظروف البيئة الإقتصادية السعودية ويحقق الاستفادة القصوى من تطبيقها.
- ضرورة تطوير المناهج المحاسبية في السعودية لإعداد محاسبين قضائيين Forensic Accountants مؤهلين للعمل كخبراء لدعم القضاة بمعرفتهم المحاسبية ومهارات التحري والمراجعة ومعرفة معايير المحاسبة الدولية IFRS بعد حصولهم على المؤهلات اللازمة للمساعدة في عمل التحقيقات المالية المناسبة.
- تعميم فكرة المحاسبة القضائية على الشركات والمؤسسات السعودية والمحاكم ورجال القضاء والقانون بغرض المساهمة في ترشيد قراراتهم ولتقديم تأكيدات معقولة حول عدم وجود تحريفات في البيانات المالية والتقارير المحاسبية الصادرة

- ضرورة وجود تشريع يحدد واجبات المحاسب القضائي في كل من المحاكم وفي لجان
- الاعتراض بدوائر الزكاة والضرائب، وتطوير عمل الخبير بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية.
- تطوير المناهج المحاسبية في أقسام المحاسبة بالجامعات العربية ومراكز التدريب المتخصصة بهدف إعداد محاسبين قضائيين مؤهلين للعمل كخبراء ومستشارين في الدعاوى القضائية وتنوير القضاء ومعاونة من إدراك عال بالمحاسبة القضائية إضافة إلى مهارات التحري المبنية على معرفة القواعد والأنظمة القانونية.
- إعادة النظر في إجراءات دوائر المحاكم التجارية والقيام بتكليف محاسب قضائي لفحص القوائم المالية التي تقدم من قبل المكلفين وعدم الاكتفاء باستيفاء الشرط القانوني الذي يلزمهم بتقديم تلك القوائم وفي مواعيد محددة
- تأسيس جمعية مهنية تضم المحاسبين القضائيين واشتراط الآن تمام لهذه الجمعية حتى يمكن مزاوله المهنة ومكانها نقابة المحاسبين والمراجعين والعمل على تطويرها لاسيما في البيئة المحلية والإستعانة بخدماتهم في مجال التحري عن الإحتيال.
- ضرورة تطوير منهاج التدقيق، كمحاولة لوضع الخطط والبرامج الكفيلة بمحاولة منع حدوثه، مثل اشتماله على تقنيات التدقيق مثل تقنية قانون بنفورد وأدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر CAATs، وتنقيب البيانات وتحليل النسب، مما يجعله كمؤشر إلى إحتمالية وجود الخطر بين فترة وأخرى في حالة وجود شواذ أو حسابات تظهر سلوكا غير طبيعيا

المراجع العربية والأجنبية

- ١- الجبوري، نصيف جاسم والخالدي، صلاح هادي محمد، دور المحاسبة القضائية في إكتشاف عمليات الإحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ١٩، العدد ٧٠، ٢٠١٣ .
- ٢- الخالدي، صلاح هادي، اطار مقترح للمحاسبة القضائية ودورها في إكتشاف عمليات الإحتيال المالي، ٣ . ٢٠١٢. المالي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ص ١١٤-١١٦
- ٣- الصبان، سمير عبد السلام، دور الإفصاح في عملية الخصخصة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، عدد خاص لمؤتمر الخصخصة ونقل التكنولوجيا في مصر والمنعقد بالكلية خلال الفترة من ١٦-٢٠ مايو ١٩٩٣، ص ١١ وما بعدها.

REFERENCES

- 1- AICPA. (2013). Retrieved on July 20, 2013 from <http://www.accountingtoday.com/gallery/AICPA2012-Top-10-Technology-Initiatives-62024-1.html>.
- 2- AICPA. (2013). Statement on Audit Standards 99, consideration of fraud in a financial statement Audit. Retrieved January 15, 2014 from <http://www.aicpa.org/Research/Standards/AuditAttest/DownloadableDocuments/AU-00316.pdf>
- 3- Anuj Sharma & Prabin Kumar Panigrahi A Review of Financial Accounting Fraud Detection based on Data Mining Techniques International Journal of Computer Applications (0975 – 8887). Volume 39– No.1, February 2012.

- 4- Anupam Mehta & Ganga Bhavani .Application of Forensic Tools to Detect Fraud: The Case of Toshiba...Journal of Forensic and Investigative Accounting Volume 9: Issue 1, January–June, 2017
- 5- Bai, B., Yen, J. & Yang. X. (2008). False financial statements: characteristics of China's listed companies and CART detecting approach, *International Journal of Information Technology & Decision Making* 7 (2) 339–359.
- 6- Beneish, Messod (1999). A Note on Wiedman's (1999). Instructional Case: Detecting Earnings Manipulation. *Indiana University issues in Accounting Education* Vol. 14, No.
- 7- Catherin, Andro, The Advance of Forensic Accounting, available at www.Ehow.com , 2011 .
- 8- Christiane Rousseau, Benford's law: learning to fraud or to detect frauds?, Klein Project Blog, Posted on May 24, 2015 by Antoine Nectoux, <http://blog.kleinproject.org/?p=1093>
- 9- Coderre, David G.; "Variance & Ratio Analysis", Frequencies, *The Journal of Size Law Applications*, Volume 1, No. 2, January 2002.
- 10- Crumbley, D.Larry, "Forensic Accounting: Older Than You Think", *Journal of Forensic Accounting*, Vol. 11, pp 181 – 202, 2001.
- 11- Cusack, B., & Ahokov , T. (2016). Improving forensic software tool performance in detecting fraud for financial statements. In Valli, C. (Ed.). (2016). *The Proceedings of 14th Australian Digital Forensics Conference*, 5-6 December 2016, Edith Cowan University, Perth, Australia. (pp.17-24).

- 12-Davis, C., Schiller, M. & Wheeler, K. (2007). IT Auditing, New York, NY: McGraw-Hill.
- 13-Davis, C., Farrell, R., & Ogilby, S. (2010). Characteristics and skills of the Forensic Accountant. *American Institute of Certified Public Accountants*.
- 14-Durtschi, Cindy; Hillison, William; Pacini, Carl; "The Effective Use of Benford's Law to Assist in Detecting Fraud in Accounting Data", Journal of Forensic Accounting, USA, Volume V, 2004.
- 15-Diekmann, A. Jann, B., 2010. Benford's Law and fraud detection: Facts and legends. German Economic Review 11, 397-401.
- 16-Grammatikos, Theoharry and Papanikolaou, Nikolaos (2016) Applying Benford's law to detect fraudulent practices in the banking industry. Working Paper. Luxembourg School of Finance, Luxembourg.
- 17-Haynes H Allyn (2012). Detecting Fraud in Bankrupt Municipalities Using Benford's Law. ScrippsSeniorTheses. Paper 42. http://scholarship.claremont.edu/scripps_theses/42
- 18-Kenneth , O'Flaherty, "Fraud Detecting Through Data Mining" The National Underwriter Company, available at www.highbeam.com , 2005
- 19-Kotsiantis, S., Koumanakos, E., Tzelepis, D. & Tampakas, V. (2006). Forecasting fraudulent financial statements using data mining, International Journal of Computational Intelligence 3 (2) 104-110.

- 20-Kovalerchuk, B., Vityaev, E., & Holtfreter, R. (2007). Correlation of complex evidence in forensic accounting using data mining. *Journal of Forensic Accounting*, 8(1).
- 21-Mehta, G.S. ; Mathur, Tarun; "Preventing Financial Fraud Through Forensic Accounting"; *Journal of the Institute of Chartered Accountants of India*; Volume 55, No. 10, April 2007.
- 22-Mehta, G.S. ; Mathur, Tarun; "Preventing Financial Fraud Through Forensic Accounting"; *Journal of the Institute of Chartered Accountants of India*; Volume 55, No. 10, April 2007
- 23-Nigrini, Mark J.; Mittermaier, Linda J.; "The Use of Benford's Law as an Aid in Analytical Procedures", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Volume 16, No. 2, 1997.
- 24-Nigrini, Mark J (1997). The Use of Benford's Law as an Aid in Analytical Procedures' *Auditing, Journal of Practice & Theory* 16.2 (1997): 52-67.
- 25-Perols, J. (2011). Financial Statement Fraud Detection: An Analysis of Statistical and Machine Learning Algorithms, *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol. 30(2), pp. 19-50.
- 26-Phua, C., Lee, V., Smith, K. & Gayler, R. (2005). A comprehensive survey of data mining-based fraud detection research, *Artificial Intelligence Review* (2005) 1-14.
- 27-27-Ravisankar P., Ravi V., Rao G.R. & Bose I. (2011). Detection of financial statement fraud and feature selection using data mining techniques. *Decision Support System*, 50, 491-500.

- 28- Steven J Miller, Benford's Law and Fraud Detection, or: Why the IRS Should Care About Number Theory! , Bronfman Science, 2008.
- 29- Tommie Singleton, Kelly Todd. Frank Messina., How to Use Computer-Assisted Audit Techniques to Uncover Fraud. Bank Fraud and IT Security Report, December 2004
- 30- www.forensicstrategic.com/wp-content/uploads/2012/08/how-to-Use-Computer-Assisted-Audit-Techniques-to-Uncover-Fraud.pdf
- 31- Zhang, D., & Zhou, L. (2004). Discovering golden nuggets: data mining in financial application, IEEE Transactions on Systems, Man and Cybernetics 34 (4) (2004) Nov
- 32- Zhou, W. and Kapoor, G. (2011). Detecting evolutionary financial statement fraud. Decision Support Systems, v. 50, n. 3, p. 570-575.